

انتشار العنف الإلكتروني ضد النساء في الأردن... والبرلمانيات أكثر تعرضًا



2020 آذار 02

اقرأ أيضاً

مقابر "المخطئات" بذرية الشرف: إفلات الجناء من العقاب ببساطة العشيرة والتقاليد في العراق
29 كانون الثاني 2025



بقيت دين ردل الجميع: الطبيبة التي أخذت حوالات أم درمان
28 كانون الثاني 2025



فتاة ذرية هاربة من سجن إيران: تعرّض للاغتصاب الجاعي
23 كانون الثاني 2025



مواضيع قد تهمك

دليل التغذية الأولى للرضيع.. ماذا أنساب طعام بعد 6 شهور؟
30 كانون الثاني 2025



"ملهمات الوطن" يتعرضن قصص نجاح لنساء يعملن على التوفيق من آثار تلوث البيئة بفلسطين
30 كانون الثاني 2025



معدلات الإنجاب العالمية تتح الحد الأدنى.. هل من حلول فعالة؟
30 كانون الثاني 2025



عمان-نساء FM من جديد، سلطت جمعية مهد تضامن النسائي الأردني "تضامن"، على تعرّض نساء الأردن عامة والبرلمانيات بشكل خاص إلى العنف، حيث كشفت دراسة حديثة للمهد أن 79.6% من إجمالي عينة الدراسة تعرضن لواحد أو أكثر من أنماط العنف الممنهج، وشملت الدراسة 216 برلمانية من 15 دولة عربية (21 برلمانية من الأردن).

وأشار البيان إلى أن "أكبر أنواع العنف انتشاراً بين البرلمانيات كان العنف النفسي (34.3%) والعنف الجنسي (6.6%) والعنف الجنسي (5.7%)". فيما تعرّضت 47.1% منهن إلى العنف اللطفي المميز جنسياً، و32.9% تعرضن للتهديد بالخطف أو القتل أو الإغتصاب أو الإيذاء الجنسي."

وأظهرت دراسة نفذتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في عام 2017 أن 8% من كل 10 ضمن العينة (80.8%) منهم ذكوراً وإناثاً) تعرّضوا لواحد أو أكثر من أعمال وسلوكيات التحرش الإلكتروني، فيما قالت دراسة سابقة لتضامن إن 2.7 مليون امرأة في الأردن تستخدم الانترنت من بينهن مليون طفلة معرضات للعنف والتحرش الإلكتروني.

البرلمانيات والعنف الإلكتروني

وقالت الدراسة الأخيرة أن "الذكور تصدروا قائمة مرتکبي العنف ضد البرلمانيات بنسبة 47.4%، وكلا الجنسين بنسبة 42.2%， فيما كانت الإناث مصدراً للعنف بنسبة 10.6%. وحول علاقته العنف بالسلطنة والقوّة، فقد أظهرت النتائج بأن 31.1% من البرلمانيات اللاتي تعرضن للعنف أدنى بـ 16% (لكل منها)، والشوارع (15%)، والندوات واللقاءات (5%) وأشخاص مجوهين (27%) والزملاء البرلمانيين (23%) وزملاء في الأحزاب (22.8%).

وأفادت برلمانية واحدة من كل 3 برلمانيات تعرض للعنف بأنهن تعرّضن له على وسائل التواصل الاجتماعي (32%)، تلاه وسائل الإعلام التقليدية (19.6%)، والجمعيات الانتخابية ومقرات الأحزاب (16%)، وكل منها، والشوارع (15%)، والندوات واللقاءات (12.2%)، والأسرة (11.2%) وأخيراً العشيرة (7.5%).

وأقدمت 77.8% من البرلمانيات اللاتي تعرضن للعنف على تقديم شكوى أو بلاغ، وتتصدر الأصدقاء والعائلة (34.7%) الجهة التي اشتكن لها، تلاها المراكز الأمنية (الشرطة) وبنسبة 31.7%، والقضاء (15%)، وأخريها كان الإعلام (5.4%). فيما لم تشتكِ أو تبلغ أيديها 22.1% منهن.

رحلة جوية على "المملكة الأردنية" بطريق نسائي متكامل احتفالاً بعيد المرأة العالمي

تمر وقبح

إنعام العشا، الحقوقية ورئيسة جمعية "مهد تضامن النساء الأردني"، قالت إن "الأردن يشهد حالات من العنف الإلكتروني باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تكون موجهة للمرأة بشكل عام".

وأضافت في تصريحات لـ"سيوتيمك"، أن "انتشار شبكة الإنترنت أتاح الفرصة للأفراد، وكذا الآهات لآخرين، خصوصاً أن تلك الشبكة لها خصائصها المهمة في هذا الصدد، ومنها سهولة استخدامها، والسرعة وأمنة".

وعن انتشار هذا النوع من العنف بين البرلمانيات الأردنيات خاصة، والعربيات بشكل عام أشارت إلى أن "البرلمانيات بحكم مسؤولياتهن والالتزامات التي تترتب عليهن تجاه المجتمع، وكذلك بحكم العود التي قطعواها، أو عدم المتابعة الفعلية لقضايا المواطنين".

واستطردت: "لكن الاتهامات التي تكيل لهن يمكن أن تكون غير صحيحة، وهو قدح وتنمر دون وجه حق، يمارسه البعض متخفين خلف هاشمات الهواتف أو الواسيب، وهذا أسهل من الوقوف أمام المحاكم، أو المواجهة".

وأنهت حديثها قائلة: "من جهة أخرى لا بد أن تفك البرلمانيات عن أساليب التنمّر عليهم، وفي الحقيقة بشكل عام هناك سوء استخدام للتكنولوجيا في دول العالم الثالث".

المرأة الخارقة" تضع الحكومة الأردنية في ورطة أمام البرلمان

مجتمع ذكري

من جانبها قالت، عليا عودة نصار أبو هليل، الثانية بمجلس النواب الأردني إن "المجتمع الذي نعيش فيه ما زال مجتمعًا ذكورياً هستنا أم أيينا، تتعرض فيه البرلمانيات الأردنيات وغير الأردنيات وكذا النساء بشكل عام لنوع من العنف الإلكتروني".

وأضافت في تصريحات لـ"سيوتيمك"، أن "انتشار العنف الإلكتروني ضد النساء في الأردن بشكل عام يرجع إلى الثقافة السائدة عند الناس، والذين يعتبرون أن خطأ السيدات غير مقبول".

وتاتي: "بالنسبة للبرلمانيات هناك تركز من الصحافة والمتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي مع أخطائها، والترصد لها وتعرّضها للعنف، وهذا ينسحب على السيدات في الأردن بشكل عام، حيث لا يتم ترصد أخطاء الرجال مثلاً يحدث مع النساء".

وأكّدت أن "من تدخل الدولة للحد من ظاهرة العنف التي تتعرّض لها النساء عامة والبرلمانية بشكل خاص، يجب أن يكون هناك عقوبة قوية رادعة، في ظل غياب الوعي، والعادات والتقاليد والتي تبيح للرجل أن يفعل ما يشاء، وهو غير مسموح للسيدات".

نساء الأردن

وتشير "تضامن" إلى أنه وخلال العقدين الماضيين تزايد النشاطات باستخدام التكنولوجيا التي تهدف إلى الحد ومنع العنف ضد النساء والفتيات لكن وفي مقابل ذلك كل، ساهمت التكنولوجيا الحية كالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والأجهزة الذكية في انتشار أنواع جديدة من العنف ضد النساء والفتيات والطفّل، ومن أكثرها شيوغاً المطاردة والملاحقة الإلكترونية، والابتزاز الإلكتروني، والتحرش الجنسي الإلكتروني، والمراقبة والتّجسس على أجهزة الكمبيوتر، والاستخدامات غير القانونية باستخدام التكنولوجيا والإنترنت للصور ومقاطع الفيديو وتحريفها والتهديد بها.

وأظهر "مسح استخدام وانتشار الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنازل 2017" الصادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، بأن 98.4% من الأسر في الأردن لديها هاتف خلوي، و10.2% من الأسر لديها هاتف ثابت، و38% لديها جهاز حاسوب، و88.8% من الأسر لديها خدمة الإنترن特، فيما أكدت 98.8% من الأسر على موافقها على حجب المواقع الإباحية.

بلغت نسبة الأفراد مستخدمي الإنترن特 وأعمارهم 5 سنوات فأكبر حوالى 665، شكل الذكور 53% والإثبات 47%， علماً بأن 61% من الأفراد يستخدمون الإنترن特 بواسطة الهاتف الذكي و33% بواسطة الكمبيوتر و3.7% بواسطة أجهزة التابلت.

وبحسب النسب إلى أرقام حسب عدد السكان لعام 2017 والبالغ 10.053 مليون نسمة، فإن عدد الذين يستخدمون الإنترن特 5.8 مليون نسمة، فيما يبلغون 8.9 مليون نسمة من بينهم 4.168 مليون امرأة، ومن بين هؤلاء فإن عدد الذين يستخدمون الإنترن特 5.8 مليون نسمة منهم 2.7 مليون امرأة بحسب تضامن.

